Voice of Bahrain
BM Box 6135, London WC1N 3XX
Email: info@vob.org, **Web Site:** www.vob.org

العدد 250 - نوفمبر 2003، رمضان / شوال 1424هـ

فسوف تعلمون من تكون له عاقبة الدار إنه لا يفلح الظالمون

نشرة شهرية تصدرها حركة احرار البحرين الاسلامية

وبدأت الاعدادات لمنازلة سلمية شاملة مع نظام الاستبداد القبلي

مع عودة الاوضاع للتوتر مجددا، اصبح الوضع في البحرين مفتوحا على كافة الاحتمالات، خصوصا ان هذا التوتر يأتي على خلفية فشل مشروع الشيخ حمد الذي أصبح يعرف لدى المواطنين بـ "التخريبي" برغم الصورة الايجابية التي يروج لها الاعلام الرسمي. واذا لم تتدارك العائلة الخليفية الحاكمة الوضع وتتراجع عن الخطوات التراجعية التي اتخذتها في العامين الماضيين خصوصا في ما يتعلق بالدستور ومشروع الابادة الثقافية، فليس مستبعدا ان يكون الانفجار الآتي أكبر مما شهدته البلاد في كل تاريخها. فلم يعد خافيا وجود حالة استقطاب تتعمق يوما بعد آخر، بين طرفين أساسيين في المعادلة السياسية: العائلة الحاكمة مدعومة بالاجهزة التي شكلتها لحمايتها والدفاع عنها بما في ذلك مجالس الملك ووسائل اعلامه، وشعب البحرين الذي اصبح أعمق وعيا لما يجري وأشد تصميما على تصعيد المعارضة السلمية ضد النظام الاستبدادي المقيت. هذا الاستقطاب أصبح واضحا في الحياة اليومية. ويكفي للتدليل على ذلك المفارقة الواضحة بين اعلام العائلة الحاكمة المتمثل بوسائل الاعلام الرسمية والابواق السلطوية الاخرى مثل مجلسي الشورى والنواب، والاعلام الشعبي المتمثل بالمواقع الالكترونية والكتابة على الحيطان في الكثير من المناطق. فالصورتان مختلفتان تماما في كل شيء، فهناك رفض يتعمق بشكل مضطرد للحكم القبلي الاستبدادي، وكراهية العائلة الحاكمة أصبحت تقلق رموزها، وليس أدل على ذلك من خطاب الشيخ حمد في رده على ندوة التمييز التي عقدها مركز البحرين لحقوق الانسان، حيث عبر عن انزعاجه الكبير من التلميح والتصريح للامتيازات التي يتمتع بها أفراد عائلته. وتعمق الكراهية للعائلة الحاكمة يتجاوز في عمقه وانعكاساته المتوقعة ما كان سائدا حتى خلال الانتفاضة الشعبية المباركة، اذ أصبحت المطالبة بمحاكمة رئيس الوزراء وعصابته شعارا يوميا يكتب على الجدران وكذلك في المواقع الالكترونية. وقد دفع الانزعاج من المواقع الالكترونية العائلة الخليفية لاتخاذ خطوات خطيرة بهدف منعها ومراقبة المراسلات الاليكترونية بين المواطنين، والتجسس على شؤون الناس بشكل يفوق ما كان يمارسه جهاز التعذيب الذي أسسه البريطاني ايان هندرسون.

لقد كان امام الشيخ حمد وعائلته فرصة ذهبية للتصالح مع شعب البحرين، لكنهم اعتقدوا ان بامكانهم تجاوز ذلك التصالح بخطوات شيطانية تمثل أسوأ ما يمكن ان يدور في ذهن حاكم متجبر. فبدلا من العودة الى الدستور التعاقدي الذي يمثل الوثيقة الشرعية الوحيدة للحكم الخليفي، قرروا تضليل المواطنين واستدراجهم بكافة الوسائل الساقطة لتوقيع ميثاقهم الذي اصبح لاغيا من الناحية القانونية. واعتقدوا ان ذلك الميثاق يمنحهم حق التصرف في الدستور الشرعي وحق التشريع خارج اطار التعاقد الذي تم قبل ثلاثين عاما مع شعب البحرين. واعتقدوا ان ما قدموه من "مكرمات" كان كافيا لتخدير المواطنين ودفعهم للموافقة على كافة الاجراءات اللاحقة. لكنهم فوجئوا بحجم الرفض الشعبي لمشروعهم، حيث اصبحت الحركة الوطنية اليوم اقوى مما كانت عليه برغم الممارسات غير الشريفة للحكم. وفوجئوا كذلك بالتصاعد المستمر للنغمة الرافضة للهيمنة السياسية المطلقة التي منحها الشيخ حمد لنفسه، ولافراد عائلته. وفوجئوا ايضا بعمق الكراهية الشعبية لشخص رئيس الوزراء وعصابته المتهمين بارتكاب ابشع اساليب القمع والتعذيب على مدى خمسة وعشرين عاما. وتعمق الرفض الشعبي للنظام الخليفي بعد ان اتضحت الاجندة السرية للعائلة الحاكمة، وهي اجندة تقوم على ارتكاب جريمة ضد الانسانية، وذلك بالبدء بمشروع خطير لتغيير التركيبة السكانية في البلاد. وقد انكشفت تلك الخطة وشعر المواطنون بالخديعة والمكر اللذين تمارسهما العائلة الحاكمة، فتوجهت الجهود لمواجهة تلك الجريمة التي اطلقت عليها مصطلحات عديدة من بينها "التجنيس السياسي" و "الابادة الثقافية" و "تغيير التركيبة السكانية" وكلها مصطلحات تكشف مدى خطورة المشروع الخليفي على اللحمة الوطنية والتماسك بين ابناء البحرين الذي استمر طوال العقود السابقة ضمن توازن سكاني ثابت، وتفاهم بين الطائفتين المسلمتين الاساسيتين في البلاد. الجريمة التي ترتكبها العائلة الخليفية لم يرتكبها نظام آخر في المنطقة، وقد فتحت الباب على مصراعيه لرفض حكم العائلة اذا استمر في هذه اللعبة القذرة. واعلن المواطنون عزمهم على مواجهة جريمة التجنيس السياسي بكل ما يملكون من وسائل أخلاقية وأساليب سلمية مشروعة.

النظام الخليفي يعيش اليوم حالة من الضعف والشعور بفقدان الشرعية. وكان يعتقد ان خطوط الدفاع المدنية التي شكلها في العامين الماضيين، لتدعم خطوط الدفاع الامنية والعسكرية السابقة، سوف توفر له قدرا من الحماية والشرعية. لكنه يجد اليوم ان هذه الواجهات اصبحت نفسها، تفتقد الشرعية الشعبية، اذ يرفض المواطنون الاعتراف بها او اعطاءها الحجم الذي تريده. فهناك مقاطعة شبه كاملة لتلك الاجهزة، ويرفض المواطنون التعاون معها، او منحها اي قدر من الشرعية. فلا مجلس الشورى اصبح له شأن، ولا مجلس النواب استطاع ان يثبت نفسه، فكلاهما مشغول بمصالح افراده، ولا الاعلام الذي انفق النظام عليه ملايين الدنانير قادر على التأثير على الرأي العام، بل اصبح يفتقد المصداقية بدرجة لم يتوقعها النظام نفسه. ولم يعد يسمع لتلك التشكيلات صوت الا عندما تستنفرها العائلة الخليفية للدفاع عنها. فمثلا عندما عقدت في شهر اغسطس الماضي ندوة لندن لاحياء ذكرى الانسحاب البريطاني من البلاد وذكرى حل المجلس الوطني، هبت تلك الواجهات للدفاع عن العائلة الخليفية بدون استحياء، واصبح افرادها يزايدون على بعضهم في اطلاق بيانات الشجب والتنديد. وتكرر الامر نفسه بعد عقد الندوة الجماهيرية ضد التمييز، فتمت تعبئة تلك التشكيلات الهشة مجددا للشجب والتنديد بها. حتى اصبح ابناء البحرين يطلقون على هذه التشكيلات مصطلح "مجالس الشجب والتنديد والاستنكار"، فليس لديها عمل او اهتمام آخر سوى هذه التصريحات التي تطلقها بعد اي عمل جاد للمعارضة يكشف ألاعيب العائلة الحاكمة وفضائحها السياسية. وهكذا تعمق الادراك الشعبي لخطط العائلة الخليفية، وأصبح المواطنون أكثر حماسا لمواجهة مشروع التخريب الذي يراد فرضه بالقوة على ابناء البحرين.

لقد اصبحت البلاد اليوم على مفترق طرق. فهي من جهة تضطرب على انغام التمييز والتجنيس السياسي والاستبداد المقنن، وهي من جهة اخرى، تتفاعل مع محيطها العربي والاسلامي والدولي لتكتشف ضرورة الاستمرار في المطالبة الجادة بالحقوق المشروعة للشعب. وقد سعت السلطة في الفترة الاخيرة للامعان في التضليل والتدليس، وقامت بتعبئة جهودها لطرح مشاريع واقتراحات باجراء بعض التغييرات الشكلية على مجالسها وهيئاتها لكي تكون اكثر قبولا لدى المواطنين، ولكن وعي هؤلاء أفشل كل هذه المحاولات، ولم يعد هناك من تنطلي عليه أحابيل الحكم وألاعيبه ومكره. وبالتالي اصبح الوضع يزداد استقطابا، فلم تعد هناك مناطق رمادية في التعاطي مع العائلة الحاكمة. ويمكن القول ان هناك ما يشبه الاجماع بين ابناء البحرين على مواجهة المشروع التخريبي الذي فقد بريقه واصبح دافعا للمزيد من الشعور بالكراهية والغضب لمن يعتقد المواطنون انهم السبب المباشر للالتفاف على المطالب الشعبية العادلة. النظام من جانبه يسعى لاظهار المعارضين لمشروعه التخريبي بالاقلية، لكن من يعرف واقع السياسة البحرينية يدرك فشل مشروع الشيخ حمد لسبب واحد: ان الذي عارضوا استبداد الحكم القبلي منذ مطلع السبعينات ما يزالون في مواقفهم، ولم يسايروا مشروعه، وبالتالي فما هو الاصلاح الذي قد يجر معه الجهات الموالية له اساسا بينما ترفضه المعارضة التي كان يهدف لارضائها وجرها معه؟ هذا على المستوى المحلي، اما على المستوى الاقليمي فالاوضاع المتسارعة ليست لصالح عقلية الاستبداد، بل تؤكد ضرورة الاصلاح الحقيقي، والبحرين هي اقدم بلد خليجي يطالب شعبه بالاصلاح وخضع لنظام حكم مغاير في انتمائه وتاريخه لتاريخ البلاد وشعبها. ولن يستطيع النظام الاستمرار في نهجه التضليلي طويلا خصوصا بعد ان قررت المعارضة مواجهة ذلك المشروع بدون مجاملة او مسايرة. والوضع الدولي، من جهة اخرى، لم يعد يحتمل انظمة الاستبداد المتخلفة كنظام الحكم في البحرين، وبالتالي فالمطالبة بالاصلاح واعادة العمل بدستور البلاد الشرعي كحد ادنى يمثل جوهر المشكلة، وهناك تعاطف دولي غير قليل مع شعب البحرين في مطالبه. وربما كان هناك شيء من التصديق لما يقوم به النظام في العامين الماضيين، ولكن الوضع تغير خلال الاثني عشر شهرا الماضية، خصوصا بعد ان اثبتت مجالس الملك فشلها الذريع ولم تتوفر لها مصداقية شعبية. وبالتالي فليس امام الحكم سوى واحد من طريقين: فاما الاستجابة لمطالب الشعب وفي مقدمتها العمل بدستور البلاد الشرعي المعطل، والغاء التجنيس السياسي، او مواجهة مستقبل اسود قد يقتلع النظام من اساسه، وهو نتيجة لم تعد مستحيلة في عالم متغير يرفض الاستبداد والديكتاتورية والحكم القبلي المتخلف.

هندرسون والجلادون يسرحون في البلاد.. والمخرج بإسقاط المشروع التخريبي

لا زالت العائلة الخليفية تواصل الهبوط الفاضح في تعاطيها مع المتغير السياسي في البلاد، ويوما بعد يوم تشعر هذه العائلة بأنها وصلت إلى ذروة الإفلاس المعنوي والسياسي أمام شعب البحرين، ويزداد وضعها انحداراً واختناقاً مع كلّ فشل في تطويق نشاط المعارضة ومحاصرة سعيها الدؤوب لإسقاط آخر أقنعة الحكم الخليفي، وتعرية الوجه القبيحة لمافيا الحقبة السوداء، والتي لا تزال تنال الرعاية الكاملة من الشيخ خليفة بن سلمان، وتحظى بدعمه المطلق، تعبيراً عن إخلاصه لتلك الحقبة بوصفه الأب الروحي لها. وإذا كان الحكم فيما مضى يمنّي نفسه موهوماً بحدوث تراجعات تدريجية عن خط المطالبة بتصحيح الوضع الدستوري للبلاد، ومحاكمة قادة الملفات السوداء وحماتهم، فإنه يدرك اليوم أن ممانعة الشعب باتت أقوى من ذي قبل، وأصبحت حقيقته القائمة على الخديعة وسياسة الاحتواء؛ مكشوفة أمام الجميع. ولذلك سقطت كلّ سياسات النظام الخليفي في التحايل والشعوذة، ولم تُثمر شيئاً البتة. وجاءت تعقيدات الوضع الإقليمي والدولي، وحراجة السياسات الأمريكية في المنطقة، لتُضفي على العائلة الخليفية مزيداً من مآزق الهوية وأزمة الوجود والشرعية. وليس احتراق سياسة شراء الذمم والإلهاء بالقضايا الجانبية وتحريك أوراق التشطير الطائفي والإثني للإرباك والتشويش السياسي، إلا دليلا على وصول النظام إلى طريق مسدود، وهو ذاته طريق النهاية الذي ينتظره. لم يعد مشروع الشيخ حمد التخريبي يتحمل مزيداً من التصويب والترقيع والشهادات المفبركة، من أي طرف كان، فقد انبنى على أساس باطل لا حقّ فيه، ولا أمل له في الصلاح والإصلاح إلا بسقوطه أو إسقاطه. إنه إحدى علامات الخزي الكبرى في تاريخ البحرين السياسي، ولا مجال للتعايش معه أو الخضوع لإملاءاته وإفرازاته الظالمة، ولن تجد السلطة فلاحاً في تسويقه وإقناع الناس به، لأنه أصبح مرادفاً لكلّ ما هو أسود وساقط، لما أسس له من سياسات التراجع والترهيب والكذب المفضوح، ولأنه كان البوابة التي أخفى بداخلها النظام كلّ ملفاته النتنة، بدء بملف التخريب الديموغرافي والتجنيس السياسي، وليس انتهاء بملف القتلة والجلادين الذين استأمنوا أكثر بحماية رئيس الوزراء وبدأوا في تكشير أنيابهم والاستخفاف بالجماهير وبضحايا التعذيب. وإذا كان الشيخ حمد حريصاً على ألا يناله المزيد من التعري والافتضاح السياسي والإعلامي، فإن عليه أن يبادر فوراً إلى سحب مشروعه التخريبي، ويستغل افتتاح الدورة المقبلة لبرلمانه المسخ لكي يلغي هذا المشروع ومفاعيله غير الدستورية، ويعيد العجلة إلى سكتها الصحيحة، بالوفاء بكامل عهوده والتزاماته مع الرموز الشعبية والإسلامية، والتي غدر بها وكأنها شيء لم يكن.

إن ازدياد الخراب التنموي والاقتصادي وسوء الوضع المعيشي للمواطن، وإمساك شيوخ العائلة وصبيتهم بركائز الاقتصاد الوطني واحتكار عائداته، واستمرار حكم البلاد بالنظام القبلي وتحالفات المصالح المشتركة وسياسات التخيير والتشطير والتهديد الظاهر والخفي، وتفشي أوبئة التمييز الطائفي والاجتماعي والخطط التخريبية التي تجري في الخفاء للقضاء على الأمن الثقافي والاجتماعي للبلاد، والإخلال المتعمد في موازين القوى داخل المجتمع السياسي البحريني، وبقاء الشيخ خليفة بن سلمان حراً طليقاً يرعى قادة الفساد والتعذيب ويضمهم تحت عباءته ويستودعهم الأمان والحصانة ضد الملاحقة القضائية، كلّ ذلك لا تستطيع الدعايات المضللة وديماغوجيات أزلام النظام ومرتزقته أن يتستّروا عليه ويخفوه عن الناس. فكلّ ذلك ظاهر وبين ويعاني منه الجميع. وسوف يتواصل رفض مشروع الشيخ حمد من الجذور، لأنه يقف وراء تأبيد تلك المعاناة والسياسات التخريبية، وبسببه لا يزال المواطنون يشعرون بالحيف والظلم وافتقاد أوليات الاستقرار والمواطنة الحقيقية. وإذا كانت العائلة الخليفية متشبثة، حتى الآن، بوهم الانتصار على المعارضة وتفتيت الصمود الشعبي، فإنها ترتكب خطأ كبيراً، وتدفع نفسها سريعاً نحو الهاوية والانتحار. فالظروف القاسية التي عاشتها المعارضة الشعبية في السابق، لم تكن أقل مما هي عليه الآن، وإذا كانت سياسات الملاحقة والتعذيب والقتل التي اتبعها النظام في الماضي، لم تفُت بعضد المعارضة وتخنع إرادتها المطلبية العادلة، فإنها أثبتت أيضاً قدرتها على إفشال مخططات تدوير القضايا المركزية والجرجرة إلى الشّباك العالقة ومستنقعات الحلول الوسطية. فلم تنفع تهديدات رئيس الوزراء بإعادة دورة العنف مجدداً، وباءت محاولات تخويف المعارضة بالمحاكمة والاعتقال والاستدعاء للنيابة العامة بالفشل الذريع.

ماذا يعني تجرؤ القتلة والجلادين على إهانة شعب البحرين؟ إنه دليل على أن الشيخ خليفة بن سلمان لا يزال مؤمناً بعقلية القتل والتعذيب وإرهاب المواطنين، وبأنه لم يرعو عن سيرته السابقة التي فرخت عهداً أسود ما زال أبطاله الدمويون أحراراً وطليقي الأيدي. فأيان هندرسون لا يزال حاضراً في داخل تركيبة النظام، ويمارس حريته المطلقة داخل البلاد بحماية مباشرة من أجهزة الداخلية، وقد شوهد يدخل البلاد ويغادرها برفقة طواقمه الأمنية القديمة. كما أن الجلادين الكبار من أمثال عادل فليفل وخالد الوزان وعطية الله آل خليفة يمرحون ويسرحون في البلاد، ويحظون بالمساندة والاحتفاء من خليفة بن سلمان شخصياً، كما نال كثير منهم الترقيات والعطاءات المجزية لقاء تاريخهم المشين في تعذيب المواطنين وارتكاب أبشع حلقات القتل وانتهاك الحقوق والكرامات. فبينما يهدد المواطنون الأحرار بالمحاكمة، ويساق بعضهم إلى النيابة العامة لجهودهم الوطنية في كشف بعض أوجه الفساد والإفساد الخفي الذي يخيم في أروقة الحكومة، يبقى أولئك السفاحون معززين في أحضان رئيس الحكومة الخليفية ويغدق عليهم بالنياشين والترقيات وقوانين الحماية! أليس ذلك كافيا لافتضاح المشروع وانكشاف عوراته القبيحة؟ وألا يقنع ذلك كله أولئك النائمين تحت وسادة الانخداع بكذبة الإصلاح، ليصحوا ويقولوا كلمتهم وفاء للحق ولدماء الشهداء المباركة؟ وهل سيرضى هؤلاء بأن يكونوا أدوات استعمالية لتمرير أخطر الملفات والقوانين، وإدخال البلاد في حقبةٍ مظلمة جديدة لا يعلم منتهاها؟! هذه أسئلة للتاريخ وللذكرى لعلها تنفع وتهدي المخدوعين، فعلى هؤلاء جميعا أن يعيدوا حساباتهم مجدداً، ويتيقنوا أن الاندماج في برنامج التخريب والتمييع الذي يقوده الشيخ حمد وعمه، والمشاركة في مشاريعه المشلولة، لا يمكن أن يثمر شيئاً حقيقياً لصالح المواطنين، بل إنه سيؤدي إلى تجذير الأخطاء وإطالة أمدها، وسيكبل أيدي الأجيال القادمة، ويوقعها في مستقبل مظلم لا يعرف له من سبيل للخروج.

واليوم أمام المعارضة فرص كثيرة لاستعادة الحقوق الدستورية، والقوى الحية من أبناء الشعب مطالبة بالثبات على رؤيتها الواضحة والمبدئية في مقاطعة خطط الاندماج والتطبيع مع مشاريع الإهلاك السياسي للعائلة الخليفية، وعدم الانجرار لأي سقفٍ تراجعي خاسر، أو الرضوخ لضغوط مهرجي النظام ومحرسه القديم أو أولئك الذين يحملون رؤى سياسية لصيقة بأفكار التثبيط والانبطاح. ومهما كانت نتائج هذا الموقف المبدئي صعبة، فإنه سيكون صمام الأمان الوحيد للحيلولة دون إكساب الظلم والاستبداد شرعيته المفقودة، ولإثخان مؤسسات المشروع التخريبي، التي يراد لها أن تكون محرقة المعارضة الأخيرة. وما شكاوى المنخرطين ضمن هذه المؤسسات وامتعاضهم الدائم من تكبيلاتها، إلا شاهد إثبات على خطأ البوصلة السياسية التي ساقتهم إلى الوقوع في مهلكة المشاركة في هذه المؤسسات وروافدها غير الدستورية.

إن برامج المعارضة وأنشطتها ستكون ناجحة ومؤثرة، حينما تكون موجهة نحو تعزيز رؤية المعانقة ضد الدستور الجديد وما أرساه من تداعيات خطيرة ترتهن إرادة الناس وحقوقهم كاملةً. وينبغي ألا تؤثر المواقف الجانبية لبعض الواجهات السياسية القريبة من النظام، على هذه الاستراتيجية في هندسة البرامج والفعاليات والمؤتمرات القادمة، ففي النهاية لن يكون من المجدي الانصياع لرؤى ضيقة أو توهيمات خاطئة والتضحية في المقابل بحقوق الناس ومستقبل النضال الدستوري. لقد استطاعت المعارضة أن تفعل الكثير في الآونة الأخيرة، وتمكّنت من خلال نشاطها الداخلي والخارجي أن تُزعج النظام وحلفاءه والمطبلين له، وأن تقض مضاجع المتآمرين والمتمصلحين من انتقاص الحقوق واختطاف إرادة الشعب، فالمنظمات الدولية في الخارج على دراية بفضائح العائلة الخليفية، لا سيما على صعيد جرائم التمييز الطائفي والإبادة الثقافية المستترة، كما أن ملف الجلادين والقتلة بات حاضراً لدى المنظمات المعنية بحقوق الإنسان وملاحقة المجرمين الدوليين، وهناك ترصد حقوقي لهذه الشرذمة. فحري بالمعارضة الاستمرار على هذا النهج، والتغلب على كلّ أشكال المساومة والابتزاز، والتوكل على الله تعالى والثقة بنصره المؤزر، والإيمان بقدرته تعالى على فضح الظالمين وردهم على أعقابهم خائبين، فالحق أحقّ أن يتبع وسيأتي اليوم الذي يقبع فيه الجلادون والظلمة خلف القضبان وينال المظلومون حقوقهم ويستردوا عزتهم المسلوبة، وليس ذلك على الله بعزيز، "وسيعلم الذين ظلموا أي منقلبٍ ينقلبون".

مؤشرات لتوتر الاوضاع

قام ضحايا التعذيب باعتصام قوي ضد الجلاد المعروف، عادل فليفل، الذي يحميه مرسوم لصدرة الشيخ حمد العام الماضي. وقد تجمع عشرات المواطنين على الشارع العام القريب من منزل فليفل بمنطقة سار، حاملين شعارات تندد بحماية المعذبين وتطالب بالقصاص العادل من مجرمي الحقبة السوداء، وفي مقدمتهم رئيس الوزراء وبقية مرتكبي جرائم التعذيب. ومرة اخرى ادان الاعلام السلطوي والة الدعاية الحكومية هذا الاعتصام. وتدخلت وزارة الداخلية في القضية بالشجب والاستنكار. ويعكس هذا الموقف اصرار النظام وابواقه على عدم الاستعداد لاقامة حكم القانون، والاقتصاص للمظلومين من الظالمين. وقد شوهدت الشعارات القوية مكتوبة على حيطان عدد من المناطق، في خطوة لها دلالاتها التي تؤكد استمرار حالة الاحتقان الشعبي على نطاق واسع. كما سمعت اصوات انفجارات لاسطوانات الغاز اكثر من مرة خلال الشهر الماضي، الامر الذي يعكس حالة التوتر التي تتصاعد باستمرار في الوقت الذي ترفض العائلة الحاكمة الاستماع لمطالب الشعب بالتخلي عن عقلية الاستبداد والغاء دستور الملك واقرار دستور الشعب التعاقدي والتخلي عن التجنيس السياسي والتمييز.

التمييز في البحرين: آفة الديمقراطية ومقتل الانسانية

بلغ التمييز ذروته في عهد الشيخ عيسى بن علي، في مجالات عديدة من بينها التعيينات بالمجالس الـتـي كانت مخصصة لادارة شؤون البلاد مثل مـجـلـس التجارة والمجلس العرفي، وبعدها مجلس المعـارف. كما مورس التمييز بشكل قبيح في مجـال فـرض الضرائب، ففرض على الشريحة الكبرى من اهـل البحرين ستة انواع من الضرائب، ولم تفرض علـى الآخرين مثل ضريبة النخيل وضريبة الـغـوص وضريبة ما كان يسمى الرقابية وضريبة محرم. هذا ما تؤكده الوثائق، وخفت هذا التمييز قلـيـلا بـعـد الاصلاحات الادارية التي حدثت في 1923. لكنهـا استمرت في الممارسة السياسية وتكرست بـمـرور الوقت. وبعد الاستقلال، جاءت الممارسة الديمقراطية المحدودة التي لم تدم طويلا، ثم دخلت البلاد بعد ذلك الحقبة السوداء التي فرضها رئيس الوزراء بالحديـد والنار والتعذيب والابعاد. في هذه الفترة اصبح التمييز احد الاسلحة المهمة بأيدي الحكم الذي اداره الشيـخ خليفة واستمر خمسة وعشرين عاما، لم تشهد البـلاد مثلها منذ ان خلق الله السماوات والارض.

التمييز الذي مارسه رئيس الوزراء وعصابته كـان شاملا. ومع انه اخذ طابعا طائفيا بشكل عام، لكنه اخذ احيانا طابع المفاضلة في العطاء حتى داخل الشريحة المذهبية الواحدة، حيث استبدل مبدأ الكفاءة بالـولاء. فالانسان يعين في الوظيفة الرسمية ليس حسب كفاءته بل حسب ولائه لشخص رئيس الوزراء. واستـمـر النظام في ممارسة التمييز طوال الحقب السابقة، ولم يستطع التخلص من هذه السياسة حتى اليوم. ويعكش ذلك هشاشة وضع هذا النظام، وشعوره بـفـقـدان المصداقية والشرعية، وخشيته من هيمنة الكـفـاءات على طريقة اداء الحكم وسياسات النظام. بينما عقلية الاستعباد والاستحواذ لا تسمح بطريق آخر غير طريق الصنم الاكبر الذي يفرض نفسه على البلاد والعبـاد مستغلا امكانات الدولة لخدمته. فبينما الحكومات فـي الدول الديمقراطية تشعر انها موظفة لدى الشـعـب، يشعر الحكم الذي يتزعمه رئيس الوزراء ان الشعـب كله مسخر لديه، وان الله خلق الارض ومن عليـهـا ملكا له ضمن عقلية الفتح المقيتة التي يجري تأصيلها كوسيلة لتوفير قدر من الشرعية لنظام افتقـد هـذه الشرعية منذ زمن.

ان التمييز ممارسة ذميمة لدى الانظمة المتخلـفـة، ولذلك تم تشكيل هيئة خاصة لدى الامم المتحدة تعرف باسم هيئة مكافحة التمييز الديني والعنصري ، تجتمع مرة واحدة سنويا في جنيف لمناقشة حالات التميـز ضد الاقليات على اسس عرقية او دينية. وقد حظيت حكومة البحرين بنصيب وافر في مداولات هذه اللجنة التي نظرت بقلق بالغ لاستمرار التمييز الذي تمارسه حكومة الشيخ خليفة بن سلمان، وكانت تقـاريـرهـا محرجة جدا. ولذلك عمدت العصابة الحاكمة للتشويش على الحقائق وتقديم تقارير مغلوطة لهذه الهيئة للتأثير على قراراتها. ولنا اهيب بالمواطنين التواصل مع هذه الهيئة بشكل منتظم لاطلاعها على سياسة التميـيـز المقيت التي لا تزال تمارس على اوسع نطاق، كمـا كشفت تقارير الاخوة والارقام التي قدموها.

التمييز الحميد يقوم على الكفاءة، فيتم تفضيل الكفـؤ دون غيره، بينما لاتمييز الخبيث هو ذلك الذي يعتمد مقاييس دينية او مذهبية او عرقية، وهو الأفة التـي ابتليت بها بلادنا خصوصا خلال القرن المـاضـي، وازدادت منذ حل الدستور عام 1975. واود التأكيد على ان التمييز هو آفة التنمية والتقدم، ولا تستطيـع دولة تمارسه ان تتقدم، لانها تتآكل من داخـلـهـا، فتقضي التناقضات المجتمعية الناجمة عن ذلك علـى امكانات التقدم والرقي. وطالما التقينا شبابا من اهلنـا في البحرين يرفضون التعلم لسببين مختلفين: فقسم لا يعتقد بضرورة التعلم لان وظيفته مضمونة بسـبـب انتمائه المذهبي، وقسم لا يعتقد بجدوى التعلـم لان شهاداتهم لن تفيدهم كثيرا لدى نظام يعتمد مبدأ الولاء والانتماء قبل مبدأ الكفاءة.

التمييز ينافي العـدل: ما معنى ان تميز بين مواطن وآخر؟ يعني في جوهر الامر انك لا تؤمن بمـبـدأ العدل في ادارة شؤون من هم ادنى منك. وبالتالـي فانت تدوس العدالة ولا تضعها حاكمة على تصرفاتك وسياساتك. وهذا ما فعله النظام الذي ترأسه رئيـس الوزراء منذ مطلع السبعينات. ان العدالة لتذبح على مشرحة الحكم الذي يميز بين مواطنيه وفق انتماءاتهم المذهبية او العرقية.

التمييز يعني الظلم: ما هو شعور المواطن اللكفـؤ الذي يرى ابواب التوظيف في قطاعات عديدة لانـه ينتمي لهذه الطائفة او تلك؟ أليس الظلم هنا هو عنوان القضية؟ عندما يرى المواطن الذي سهر الليالي وبذل شبابه في سبيل الحصول على شهادة راقية ان رئيسه أقل منه علما وخبرة وممارسة، وانه متربـع فـي منصبه بسبب لا علاقة له بالكفاءة والجدارة؟ انـه الظلم بعينه، ونظام يعتمد الظلم اساسا للحكم لا يمكن ان يبقى. فالحكم يبقى مع الظلم ولا يبقى مع الكفر

والتمييز يلغي مبدأ المساواة التي نص علـيـهـا الاسلام، الذي لا يفاضل بين الناس الا على اسـاس التقوى، وانه لا فضل لعربي على عجمي الا بخوف الله الذي يمنع الظلم ويحق الحق، فالرسـول (ص) يؤكد ان الناس سواسية كأسنان المشط، وكل قـيـم الاسلام تؤكد هذه المساواة في الصـلاة والصـوم والحج وغيرها. وما يمارسه الحكم من تمييز يلغـي هذه المباديء والاحكام ويعتبر انتقاصا لقيم السمـاء والقيم الانسانية التي اتفق الجنس البشري عـلـى تكريسها في العالم.

والتمييز يعني غياب حكم القانون، فالقانون لا يميز بين المواطنين الا على اساس الكفاءة والخبرة، ولا ينظر الى اللون والعرق والمذهب كعناوين للمفاضلة بين البشر. ويعتبر القانون من ارقى ما وصل اليـه المنطق الانساني الادارة شؤون الناس، فبدون القـانـون تسود الفوضى ويعم الجور والظلم. فاذا اعتمد الحـكـم سياسة التمييز، كما يفعل نظام الحكم في البحرين، غابت سلطة القانون، ولم يعد هو الفيصل في قضايا الناس، بل اصبح اداة بيد الحاكم وسيفا مسلطا على رقاب العباد. وما دامت سياسة التمييز قائمة في بلادنا فانني اتحـدى ان يستطيع احد الادعاء بوجود دولة القانون في هذه الارض المبتلاة.

والتمييز ينافي الديمقراطية، فالاساس الاول للديمقراطية ان يكون لكل انسان صوته، اي انها تساوي بين النـاس في الشأن السياسي ولا تؤمن باعطاء شخص اصواتا اكثر مما تعطي للآخرين، وهذه المساواة تنعكس على التعاطي مع بقية الناس، فلا تمييز ولا مفاضلة. فاذا كان الوضـع غير ذلك، كما يحصل في ارض اوال، فـأيـن هـي الديمقراطية؟ أين قيمها التي تنطلق على اساس المسـاواة بين الناس؟ وعندما يسود الوضع بهذه الصورة، فـأي منطق يستطيع اقناع الرأي العام بوجود ديمقـراطـيـة تضاهي أعرق الديمقراطيات في العالم؟

التمييز لا ينحصر على التوظيف، بل هو حالة عـامـة لنظام الحكم. فما معنى ان يعطى مقعد واحد في المجالس البلدية لكل عشرة آلاف مواطن في منطقة، ويعطي مقعد واحد لكل ثلاثة آلاف مواطن؟ فأين الديمقراطية وأيـن المساواة، وبالتالي فاية ديمقراطية هذه التي يتشدق بـهـا رموز الحكم؟

والتمييز يصل حتى لمشاريع البنية التحتية في بلدنا. فمن يتجول على مناطق هذه البلاد يرى المفارقة الواضحة في الاهتمام بمناطق دون اخرى. وهذا ليس ناجما عن سـوء تخطيط او ضعف الامكانات، بل عن سياسة قائمة علـى مبدأ التمييز بين المواطنين وفقا لمعايير تعتقد العائـلـة الحاكمة انها ستوفر لها الامن والبقاء في الحكم فـتـرة اطول. في بعض المناطق يخيل اليك انك تعيش في احدى المدن الاوروبية، وما ان تقطع الشارع حتى تدخل منطقة اخرى تعتقد انها احدى القرى الريفية الافريقية قبل ان تصل يد الانسان لاعمارها. وعندما لا تتساوى المناطـق حتى في الانارة والتشجير وانظمة المجاري، فأية سخافة تلك التي تتحدث عن مفهوم الاسرة الواحدة؟ ثم ماذا يعني ان يكون لابناء العائلة الحاكمة مستوى من العيش يختلف عن حياة الآخرين؟ لماذا يعيشون في قصورهم بعيديـن عن ابناء البلاد، ولا يرتبطون بهم الا مـن مـواقـع الاستعلاء والاملاء، ولا يشاطرونهم الآلام والآمال؟ فأية ديمقراطية هذه التي تسمح بقيام نظام طبقـي بـهـذه الصورة؟

لقد سجل شعب البحرين وعيا عميقا خلال عقود مـن النضال، وأثبت انه قادر على تجاوز سياسات التميـيـز الطائفية التي تتبناها العائلة الحاكمة بهدف تثبيت وجودها السياسي، وحتى عندما حاول احد افراد العائلة اثـارة النعرة الطائفية في اكتوبر 1953 بالتصدي لموكب عزاء المنامة واستفزازه، هب الواعون من ابناء البحرين (شيعة وسنة) لافشال مخطط التمزيق الطائفي، وما هـي الا بضعة شهور حتى شكلوا اللجنة التنفيذية العليا لتـكـون واحدة من اهم محطات التاريخ السياسي البـحـريـنـي المعاصر. فالمواطن البحريني يعتز بانتمائه الـديـنـي والعرقي ولكنه لا يقل اعتزازا بوحدته الوطنية ورغبتـه في العيش المتجانس مع اخوته من غير ابناء مذهبه.

والتجنيس السياسي المقيت الذي اصبح مشروعا جوهريا لدى نظام الحكم، لا ينفصل عن سياسات التمييز المقيتـة التي فرضها رئيس الوزراء على البلاد، وبـالـتـالـي فالبحرين اصبحت، في ظل المشروع التخريبي، ابعد ما تكون عن الممارسة الديمقراطية التي تقوم على المساواة بين ابناء الوطن الواحد، اذ لا يستقيم مفهوم الديمقراطية والمساواة وحكم القانون مع اساليب التمييز على اسـاس العرق والانتماء المذهبي، وهي السياسة التي يجب ان تقاوم على كل المستويات، لانها تقوم على مبدأ الـغـاء الآخر، وعدم المساواة بين البشر والتفضيل على اسـاس الانتماء المذهبي والعرقي. هذه سياسات مرفوضة يجب ان ترتفع الايدي بقبضاتها معلنة رفضها، ومصرة على مواجهتها لان فيه هلاك البلاد والعباد.

ندوة التمييز وتداعياتها

اعتبرت ندوة مكافحة التمييز التي نظمها مركـز البحرين لحقوق الانسان، امتحانا لصعبا لنـظـام القمع الخليفي. فقد شارك عدد من المواطنين فـي طرح ارقام وحقائق حول سياسة التمييز الـتـي تمارسها العائلة الخليفية بين المواطنين، وهـي سياسة خبيثة تناقض مباديء العدالة وحـقـوق الانسان. حضر الندوة عدد كبير من المواطنيـن، الذين اصغوا طابعا حماسيا عليها بالتصـفـيـق والهتافات. وشارك في الندوة التي أدارها الدكتور عزيز ابل، كل من الاستاذ عبد الهادي الخواجـة، المدير التنفيذي للمركز والمحامية جليلة السـيـد. وألقى المواطن أحمد سلطان قصيدة حول التمييز نالت اعجاب الحاضرين.

وبعد الندوة تحركت العائلة الخليفية لمعاقبة المركز بأساليبها الخبيثة، فأصدرت اوامرها لـوسـائـل الاعلام بشن هجوم كاسح على المركز، واستنكار التصدي لقضية التمييز علنا، خصوصا ان الندوة اكدت على ما للعائلة الحاكمة من امتيـازات لا يضاهيها احد. واستنفرت العائلة الحاكمة ايضـا التشكيلات السياسية والاجتماعية التي شلكتـهـا للدفاع عنها، فهب اعضاء مجالس الملك وبعـض الجمعيات لاستنكار مناقشة جريمة التمييز، كمـا فعلت عندما تصدت لندوة لندن حول جـريـمـة التجنيس التي تمارسها العائلة الحـاكـمـة. ولا يستبعد اقدامها على المزيد من الاجراءات التعسفية بحق المركز في الاسابيع المقبلة.

بعد ذلك عمدت السلطة للضغط على المركز مـن داخله، فاستقال د. عزيز ابل، رئيس المـركـز، والسيد حسن موسى، مسؤول العلاقات الخارجية. ولكن المركز حظي بسمعة طيبة لدى المواطنيـن الذين يبحثون عمن يدافع عن قضاياهم بقوة ولا يداهن جهاز الاستبداد الخليفي الذي اصبح يضيق حتى بالهامش المحدود من حرية الكلمة.

خطاب الشيخ حمد يؤكد فشل المشروع

أعادت العائلة الخليفية خلال الأيام الماضية، أداء دورها القديم - الجديد في إرهاب الشعب والمعارضة، وتنفيذ المسرحيات الأمنية التي اعتادت على إطلاقها بين فترة وأخرى، ولوحت بإعادة دورة القمع إلى الواجهة، لإرهاب الناس وإثارة الرعب والإحباط في نفوسهم، وإرباك برامج المعارضة وتثبيطها عن المضي في طريقها المتحضر والواضح لأجل استعادة الحقوق الدستورية المسلوبة، وكشْف جرائم السلطة المتواصلة في الإبادة الثقافية والتمييز ضد عالمية المواطنين وحماية سفاكي الدماء ومنتهكي الأعراض. فلقد سارعت أجهزة المخابرات لتنفيذ تهديدات رئيس الوزراء التي أطلقها في الآونة الأخيرة، وبدأت الدوريات الأمنية تستعيد نشاطها المكثف في مختلف أرجاء البحرين، وذلك في ظلّ محاولاتٍ منظّمة ومشبوهة لتلميع صورة الغدر الخليفي، وتطبيع العلاقة مع طواقم القتلة والمعذّبين وزمرة الحرس القديم، ولصطناع أجواءٍ مريبة ليأخذ الجلادون حري تهم التدريجية في الظهور والاندماج مع الأوضاع التخريبية التي أرساها الشيخ حمد بمشروعه الاستبدادي.

وتأكيدا على نهج السلطة الإرهابي؛ قامت أجهزة المخابرات الخليفية بمضايقة الناشطة الحقوقية "ليلى دشتي"، بسبب إجرائها سلسلة من المقابلات مع ضحايا التعذيب في موقع "ملتقى البحرين" الإلكتروني، وتعرضت جراء ذلك للتهديد عبر الهاتف والرسائل الإلكترونية. كما استدعت قوات الأمن في مركز الخميس المواطن "سيد أحمد سيد مهدي" من منطقة الدراز، بتهمة رفعه لشعار لاصق على سيارته الخاصة يدعو لمناهضة التجنيس السياسي الذي تمارسه السلطة في تكتم شديد، وفي السياق نفسه قامت أجهزة الأمن بإنزال مجسم كبير في قرية الديه يحمل شعار "لا للتجنيس"، واستدعاء عدد من المواطنين لأسباب شبيهة. وفي الوقت الذي تشتد فيه حمأة الإرهاب الخليفي في مناطق البحرين، وترتفع الدعوات السيئة لتأميم المنتديات الإلكترونية الشعبية وقمعها، أوعزتَ الحكومة لأجهزتها الأمنية سيئة الصيت لتشديد القبضة الأمنية عند الجسر مع السعودية، ومضايقة المواطنين أثناء مغادرتهم البحرين. وهي إجراءات تتكامل أهدافها الخبيثة مع الحادث المشبوه في منطقة سترة الأبية، والذي يحاط بالكثير من علامات الشك والاستفهام، حيث تحاول السلطة الخليفية منذ مدة، البحث عن ذرائع أمنية مناسبة، لإحكام القبضة على المعارضة، وذلك بعد أن فشلت في إجهاض برامجها السلمية المطالبة بحقوق الناس المسلوبة، ووقوع رؤوس النظام في حرج كبير بعد كل فعالية شعبية تكشف أكذوبة الإصلاح السياسي وشعارات الحرية والشفافية، وخواء مشروع الشيخ حمد من معانيه الحقيقية التي يروج لها إعلامه الممجوج ليل نهار.

كل هذه المظاهر الأمنية تتزامن مع الأنباء التي تتحدث عن استمرار المفرزق البريطاني ايان هندرسون داخل تركيبة الهرم الأمني للعائلة الخليفية، وتدخّله المتواصل في رسم خطط القمع المقنّع والمنظّم، بهدف المحافظة على الحالة التخريبية والوضع التخديري في البلاد، والذي جاب للعائلة الخليفية مزيدا من المكتسبات الظالمة على حساب كرامة الشعب وحقوقه المهدورة. وقد كان ذلك دافعا أساسياً ليكون هذا المرتزق البريطاني ملاحقا من قِبل المنظمات الحقوقية العالمية. وفي حين تتمتّع المعارضة الشعبية عن التدجين، والخضوع للإرهاب الخليفي، ويبدي أبناء الشعب روحية عالية في تعرية الفبركات الخليفية والخطاب الإنشائية الكاذبة لرموز النظام ومرتزقته، تسعى أجهزة الحكم الخليفي إلى زيادة مفاعيل القمع والإرهاب، وإشاعة سياسات التخويف بين صفوف الناس، وهي تُخطط لذلك على مستويات متعددة، ومن خلال استخدام كل الأوراق النتنة المتوافرة بين يديها، بما في ذلك برلمان الشيخ حمد، الذي يعمل وفق المعادلات التي يتطلبها مشروع التخريب السياسي للبلاد، حيث ستُحال على هذا البرلمان الكسيح مشروعات بقوانين حول انضمام السلطة لاتفاقيات قمع الإرهاب، لتنال الغطاء الدولي والمظلة القانونية الخادعة التي تتوافق مع إرادة السلطة الخليفية في تقنين إرهاب الدولة وشرعنة عمليات القمع ضد المعارضة. ولاشك بأن افتعال الأزمات الأمنية، وترويج التحريض الوقح ضد رموز المعارضة الشعبية، وحبكة سيناريوهات مفضوحة لزج أبناء الشعب في دوائر التهمة والإدانة، كلّ ذلك يأتي منسجماً مع مخطط السلطة في كسر إرادة المعارضة، وتلبيسها صفة الإرهاب أمام الرأي العام الدولي.

لقد كشف خطاب الشيخ حمد في افتتاح الدورة الثانية لبرلمانه المعوج، بأنه لا زال وفيا لبرنامجه الأسود في التخريب والغدر وتعطيل إرادة الشعب، ولم يكن بمقدوره استيعاب الخيار الديمقراطي للمعارضة فظلّ يردد عباراتٍ دعائية فارغة من المعنى، ما عادت تُقنع المواطنين الذين يشاهدون يوميا على الأرض جرائم العائلة الخليفية وإرهابها المشين. وإذا كان الشيخ حمد وعمه عازمين على مواصلة طريق الاستبداد، وتسويق برامجهم ومؤسساتهم المشلولة، فإنهم لن يجنوا من وراء ذلك إلا مزيدا من الرفض والممانعة، وستبوء ماكينتهم في الدعاية والترهيب بالعطل والفشل الذريع. فها هي الزمر الإجرامية تُبرز من جديد سطوتها وحقدها ضد الشعب ورموزه، وذلك بفضل رعايةٍ كريمة من خليفة بن سلمان. وببركة قوانين الشيخ حمد الظالمة تنفّس الجلادون الكبار الصعداء، وعادوا لمزاولة أنشطتهم في الفساد والإفساد، فالسفّاح المقرب للنظام عادل فليفل عُاود نشاطه العقاري مع الشيخ خالد بن محمد آل خليفة الذي عي مستشارا في وزارة الداخلية، وبدأت جحور الجلادين والقتلة تنفتح مجدداً ليخرج هؤلاء آمنين، وليكونوا مرة أخرى اليد البشعة التي يرهب بها النظام أبناء الشعب. فأين العدل ودولة القانون وحقوق الإنسان؟ وكيف يملك الشيخ حمد أن يصدق نفسه وهو يخطب في برلمانه بهذه الشعارات الجوفاء، وهؤلاء السفّاحون مستأمنون تحت عباءته؟ وبأي وجهٍ من وجوه الحق والعقل، يمكن استلطاف خطابٍ لا يعرف غير الشعارات الرنانة، وتهميش قِوى الأمة الحية، وإلهاء الجماهير بوعودٍ مضللة؟! وأما أن للمخدوعين بهذا التضليل والتعتيم، أن تنفتح عقولهم وتستفيق قلوبهم، أمام هذه التناقضات المخزية بين شعاراتٍ فاقعة للحكم الخليفي، وواقع مظلم لجماهير الأمة؟! وألم تشهد الأيام بأن ثقافة الترويع والإجبار للعائلة الخليفية ليست قادرة على مسايرة ثقافة المعارضة الشعبية في النضال السلمي ومقاومة الظلم بوعي أخلاقي وثباتٍ لا يتزحزح؟! وكما هي إرادة الله تعالى، حيث شاء في سننه الكونية العادلة، بأن يوم الظالم لا محالة إلى زوال، ومهما حاولَ وفعلَ من تضليل وقمع وإرهاب، فإنه مهزوم أمام إرادة الله تعالى، الذي بشّر المظلومين والمستضعفين بالغلبة ووعدهم بنصر مبين. بهذه الثقافة الإيمانية الصلبة لأبناء الشعب، ستفشل مشاريع الظلم والاستبداد، ولن يجد النظام الخليفي في النهاية من سبيل إلا الرضوخ لإرادة الشعب المظلوم، والعودة عن غيه.

التمييز، آفة العدالة

يا بحر التمييز العاتي ... لن تطمس بالحقد صفاتي
فأنا بحار أوال ... يحفظني الله من الآتي
وأنا عاصفة إن هبّت ... تحرق دنيا الظالم هبّاتي
لن أرضى بفتات يرمى ... أو أحيا مثل الأموات
أيعيش الأغراب بأرضي ... ترفا وأموت بعلاتي
جهلا يا هذا أم قصدا ... لعب الظلام بأقواتي
مذ صار الحكام ملوكا ... قد زادوا تنغيص حياتي
وتكلمنا حتى صرنا ... أعلاما مثل الحكواتي
مثل الطرشان نحاورهم ... لا تطربهم كلماتي
همشّت لأبقى معزولا ... لكن زادت ثقتي في ذاتي
حكامي زادوا غطرسة ... وازددت شموخا بثباتي
كيف الاصلاح يطبقه ... من أسس أصل معاناتي
كان يقهقه حين يرى ... وجعي أو يسمع أنّاتي
كل الأخطاء مناصفة ... جاءت من جهل وزاراتي
ك البحرين أتسمعني ... أو تسمع صوت مناداتي
فتقيل العم وعصبته ... فهم من صاغ عذاباتي
كرئيس لم ينجح أبدا ... ما واكب يوما قدراتي
والخبرة ما كانت إلا ... من فشل راح الى آتي
لم يجهد في الدولة يوما ... كالجهد بجمع الثروات
قد قال سيجعلها أرضا ... تزهو ما بين الجنات
وسيجعل من أهلي شعبا ... يغرق في بحر الخيرات
كي تبقى الناس مخدرة ... بوعود فارغة وفتات
قد سحق الحكم بمعوله ... تاريخي وحياتي وسماتي
ما أشقاه لقد دمرني ... قد حدد حتى حركاتي
لكني حر وسأبقى ... أصرخ من أعماق الذات
أخطأ من حاول كسر يدي ... أو حاول يوما إسكاتي
فأنا لا يرهبني موت ... موتي تعزيز لحياتي
لا يسكت حر عن قول ... بالرشوة أو بالصفقات
وليعذرني من لم يفهم ... قصدي أو مغزى كلماتي
ما هذا أبدا تحريضا ... للعنف ولا للثورات
بل قول حق ومصارحة ... شملتها جملة أبياتي

القصيدة للشاب احمد سلطان، القاها بندوة التمييز، وننشرها بتصرف